

## البناء

## كوا ليسا

لم تفلح وفقاً لخبراء الأمم المتحدة مقايضة تثبيت الهدنة اليمنية بالشروط السعودية، فالحوثيون يرفضون التسليم بترك عدن كمدينة آمنة لحكومة عبد ربه منصور هادي ونائبه خالد بحاح، مقابل وقف الغارات على صنعاء وصعدة، ويتحدثون عن ردود ومفاجآت من شأنها أن تغير المشهد العسكري برمته، وذلك باعتماد خطوات استراتيجية أعلن حزباً يمينياً تفويض السيد عبد الملك الحوثي بتحديد توقيت البدء بتنفيذها...

## إيران دولة نووية باعتراف تاريخي من الدول الغربية

خمس سنوات والتي نوه إليها الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن العقوبات التي فرضت على بعض الأسلحة ستلغى بتنفيذ الاتفاق. المفاوضات انتهت، فكان النصر المؤجل الذي حققه محور المقاومة لم يجب حكومة الكيان الصهيوني ولا الإمبراطور العثماني ولا الكاهل السعودي عناصر محور الشر في المنطقة، حيث تخوفت «إسرائيل» وأعربت عن قلقها في مناسبات عدة عبر لسان إرهابي حكومتها، إلا أن السيناريو الأميركي فرض على حلفائه الهزيمة بعد وقوعه في فخ دول بريكس بزعامة روسيا والتين الصيني الذين ساعدوا ورحبوا بنجاح هذا المشهد وإكماله حتى النهاية.

محور المقاومة ينتصر بجولة جديدة، لكن هذه المرة من العيار الثقيل، فأثبت هذا النصر أن المقاومة ليست فقط في حمل السلاح إنما ثقافة ومنهج تفكير وسياسة ومواقف. فالنصر تحقق بالصمود والمثابرة والاجتهاد ويحق لنا التفاخر والتباهي والفخر لأنه إنجاز حقيقي لكل أبناء محور المقاومة الذين يقارمون محور الشر محور القتل والإرهاب والتدمير. إننا عندما نتحدث بالحدث التاريخي نجد أن أسس النظام العالمي الجديد الذي يفرض على التفاهم والشراكة والحوار وهذا ما دعت إليه القيادة السورية منذ بداية الأزمات العربية في 2010، فأي مشكلة يجب أن تحل بالحوار والتفاوض لا بالقتل والتدمير وإن نجاح المفاوضات الإيرانية مع دول (1+5) هو بادرة خير

## ■ علي رضا

بعد مفاوضات مارثونية استمرت أكثر من اثنتي عشرة سنة ووقفت من خلالها الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقفة تاريخية أمام الدول الست أو كما يعرف بـ (1+5) حيث حصدت من خلاله نصراً مدياً ونزعت اعترافاً دولياً ببرنامجهما النووي السلمي بشكل قانوني ودولي، وقد نصّ الاتفاق على النحو التالي:

- 1- اعتراف دولي بسلامية البرنامج النووي الإيراني وهذا انتصاراً قد سجل في محافل المسجد الإيراني انتصاراً دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً ومعنوياً كبيراً لهذه هي المرة الأولى في التاريخ يكتسب برنامج نووي سلمي مستقل شرعية دولية.
- 2- إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجمهورية الإيرانية تدريجياً وطبعاً فك الحجز عن الأرصدة الإيرانية في البنوك الأوربية وهذا نصر اقتصادي أيضاً.
- 3- مواصلة مفاعل «آراك» عمله بالماء الثقيل.
- 4- السماح لإيران بتصدير المنتجات النووية كاليورانيوم.
- 5- الإفراج عن جزء من الأرصدة الإيرانية المجمدة في الخارج.
- 6- منع إيران من تطوير صواريخ تحمل رؤوساً نووية.
- 7- فرض قيود على بيع السلاح لإيران لاكثر من

## منظمة شنغهاي؛ نأمل برفع العقوبات عن إيران في أسرع وقت

## موغيريني في طهران واتفاق على بدء محادثات في شأن القضايا الإقليمية ومكافحة الإرهاب



أعلنت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أمس أن الاتحاد يتطلع إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران.

وقالت المسؤولة الأوروبية في ختام لقاءها مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في طهران: «إجماع مجلس الأمن الدولي على الاتفاق النووي الإيراني يدل على أنه تاريخي، والاتفاق النووي سيأتي بنتائج إيجابية إذا نفذ جميع الأطراف التزاماته... الاتفاق يفتح آفاقاً جديدة للجميع ويعزز الثقة بين الطرفين بعد إلغاء العقوبات الدولية عن الجمهورية الإسلامية».

وأضافت المسؤولة الأوروبية أنها ستلعب دوراً رئيسياً للتنسيق بين الجانبين العكفة بتنفيذ الاتفاق النووي، معتبرة أن أفضل طريقة لتنفيذ الاتفاق بين إيران والدول الست هو التزام الجميع بتطبيقه.

وقالت: «ينبغي تطوير الحوار السياسي حول قضايا المنطقة واستمرار الانفتاح بشكل سلس» مشيرة إلى أن إنهاء الحظر الاقتصادي على إيران سيتم من تنفيذ الاتفاق النووي، مؤكدة أن لدى القيادة الإيرانية رغبة في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع دول المنطقة وأن الاتفاق يسرع من مستوى الأمن والاستقرار في المنطقة عبر التعاون.

من جهة أخرى، صرح ظريف أنه اتفق على إطلاق مفاوضات على مستوى عال بين الجمهورية الإسلامية والاتحاد الأوروبي بشأن العديد من الملفات بينها حقوق الإنسان والطاقة ومكافحة الإرهاب والقضايا الإقليمية قائلا: «ستجرى محادثات رفيعة المستوى بين إيران والاتحاد الأوروبي بشأن قضايا مختلفة من بينها التعاون في مجال الطاقة... وحقوق الإنسان ومجال الإرهاب والقضايا الإقليمية...» وإيران والاتحاد الأوروبي بدأ بتأخذ الخطوات التي تضمنتها عملية المفاوضات النووية.

وأكد ظريف أن أزمة البرنامج

## بوتين: لا نسعى إلى مواجهة مع أية دولة لكننا سندافع عن مصالحنا

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده لا تسعى إلى مواجهة مع أية دولة في العالم، لكنها كانت ولا تزال متمسكة بالدفاع عن مصالحها القومية، وقال: «ليس من مصلحة روسيا على الإطلاق السعي إلى مواجهة مع الدول الأخرى، لكننا مضطرون للدفاع عن مصالحنا ونحن سنفعل ذلك بطبعاً».

وأكد بوتين تطلع بلاده إلى موازنة القوى على الساحة العالمية من أجل ضمان أمن روسيا نفسها وسائر العالم، واصفاً الاتهامات الموجهة إلى موسكو بأنها تمثل تهديداً عسكرياً على بلدان أخرى.

وأشار إلى أن «سباق التسلح بدأ منذ لحظة انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، والتي كانت حجر الأساس لنظام الأمن العالمي كله، وما إن انسحبت الولايات المتحدة منها وشرعت في إنشاء نظام خاص بها للدفاع ضد الصواريخ كجزء من نظامها الشامل للدفاع الاستراتيجي، حتى أعلنت أننا مضطرون لاتخاذ خطوات مناسبة للرد على ذلك، من أجل الحفاظ على موازنة القوى الاستراتيجية».

وشدد الرئيس الروسي على أن موسكو فعلت ذلك حرصاً على أمنها، «لكننا نفعل ذلك من أجل سائر العالم، لأن موازنة القوى هذه تعتبر ضماناً للأمن الاستراتيجي»، والذي يمنع حدوث نزاعات مسلحة كبيرة في أوروبا وفي أنحاء أخرى من العالم، مشيراً إلى أن «أنا سيبني الثقة، أو من أساء في فهم الأوضاع، وحدهم يمكن أن يتحدوا عن وجود تهديد عسكري مزعوم من قبل روسيا».

وقال بوتين إنه يأمل في عدم حدوث حرب في أوروبا، لكنه ذكر أن روسيا تتمتعني أن تجتهد الدول الأوروبية «قدراً أكبر من الاستقلال والسيادة»، مضيفاً: «عندما نجد أنفسنا مضطرين للتوجه إلى واشنطن من أجل مناقشة الأمور مع شركائنا الأوروبيين، فإنه أمر مستغرب بعض الشيء».

وبحسب الرئيس الروسي فإن الولايات المتحدة تفت وراء كثير من المشكلات التي تعاني منها أوروبا، ومن بينها مشكلة التدفق الهائل للمهاجرين إلى الدول الأوروبية. وتساءل بوتين قائلاً: «هل يأتى كانت أوروبا هي التي اتخذت قرارات أدت إلى هذا الوضع؟ فنقل بصراحة إنها هذه القرارات جاءت من وراء المحيط (الأطلسي)، أما المشكلة فتواجهها أوروبا، وليس هذا سوى مثال واحد، وهي كثيرة».

وأضاف: «لاشك أن الولايات المتحدة دولة كبرى بناها الشعب الأميركي خلال قرون عدة فقط وهي نتيجة تثير الإعجاب. لكن ذلك لا يعني أن من حق سلطاتها الحالية أن تنتقل عبر العالم وتلقي القبض على من تشاء وتضعه في السجن أو أن تتصرف انطلاقاً من مبدأ: «من ليس معنا ضدينا».

وتابع قائلاً: «يجب أن نتخلى بالصبر وتعامل مع زملائنا الأميركيين في البحث عن حلول، فلما ما تراه في بعض مسارات تعاوننا، ومنها التعاون في تسوية الملف النووي الإيراني».

وبهذا الصدد أعرب الرئيس الروسي عن اعتقاده بأن تتمكن روسيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة أن تبني جسور الحوار والتعاون لحل المشكلات مثل التصدي للحركات الإرهابية والمتشددة، إضافة إلى تسوية الأزمة الأوكرانية والمشكلات الاقتصادية الملحة.

وفي السياق، أكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أن الرئيس الروسي قد يشارك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقدها في أيلول المقبل، لكن القرار بهذا الشأن لم يتخذ بعد.



العملية العسكرية الأوكرانية المعلومات عن سحب كتيبة «آروف» من مواقعها قرب شيروكينو وكتيبة «أيدار»، في اتجاه لوغانسك، موضحة أنه تجرى إعادة انتشار دورية للكتيبتين فحسب.

وقال بوروشينكو بهذا الصدد إن «هذه مواقعنا المتقدمة على خطوط الجبهة لن نعطيلها لأحد أبداً، ونحن نغزى حماية ماريوبول بأحسن الوحدات للقوات الأوكرانية المسلحة، من وحدات النخبة ومشاة البحرية».



وتصريح للتلقيين الإيراني، أن مقاومة الشعب الإيراني على مدى 10 سنوات أمام جميع المصاعب والحظر والصفوف قد أثمرت اليوم، حيث تم تثبيت البرنامج النووي الإيراني والعالم يحترمه الآن.

وحول أسلوب إلغاء الحظر على خدمات «سويفت» قال كبير المفاوضين الإيرانيين، إن مصير هذه القضية واضح تماماً في حصيلة المفاوضات النووية. وأضاف أن «سويفت» جمعية تابعة عالمية تقوم بعملية التبادل المالي المصري إلا أن الممرجة أسوأهم في لائحة الحظر المفروض من قبل مجلس الأمن أو الحظر الأوروبي أو الأميركي محرروهم من خدماتها.

وتابع المسؤول الإيراني، أن شطب أسماء هؤلاء الأقراد من لائحة الحظر والحرمان من خدمات مؤسسات ومواطنين إيرانيين من «سويفت» جرى وقت مرحلتين، الأولى شطب أسماء 800 مؤسسة ومنظمة وشخص إيراني وفق برنامج تنفيذ الاتفاق، يوم التنفيذ، مضيفاً أن عدداً قليلاً من الأفراد الذين ستبقى أسماؤهم في لائحة الحظر سيحرمون من خدمات «سويفت».

وأيضاً تصدير واستيراد بعض أنواع الأسلحة وتجميد حسابات بعض الأفراد والشركات.

يذكر أن إيران ودول مجموعة «5 + 1» وقعت في الـ14 تموز اتفاقاً في فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني، وفي 2010 من تموز وضع مجلس الأمن ترتيباً مرحلياً لرفع العقوبات المفروضة على إيران، وسترفع العقوبات بالكامل بعد مرور 10 سنوات بشرط أن تنفذ إيران الاتفاق الموقع.

وسيكون تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مدى تنفيذ إيران للبيود المفصلة في الاتفاق، أول مرحلة مهمة في طريق رفع العقوبات.

وكان مساعد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي قد أعلن في وقت سابق أنه سيتم شطب أسماء مؤسسات ومواطنين إيرانيين من «سويفت» على مرحلتين، الأولى شطب 800 مؤسسة ومنظمة وشخص إيراني وفق برنامج تنفيذ الاتفاق، يوم التنفيذ، مضيفاً أن عدداً قليلاً من الأفراد الذين ستبقى أسماؤهم في لائحة الحظر سيحرمون من خدمات «سويفت».

ويذكر أن مجلس الأمن فرض عقوبات على إيران أربع مرات كانت تتضمن منزع سلاح مايعني في 2006 و2007 و2008 و2010 والتي حظرت عليها استيراد المواد والتكنولوجيا النووية، وحظرت عليها القروض

وقال الرئيس الأوكراني بيتر بوروشينكو قد أعلن في وقت سابق أن القوات الأوكرانية ستعيد الأسلحة التي يتم سحبها من دونباس إلى مواقعها السابقة في حال تصعيد الأزمة.

وأعلن إقامة منطقة عازلة في دونباس، وعن سحب الأسلحة من عيار أقل من 100 ملم وفق الاتفاق الذي يجب التوقيع عليه قبل 3 آب تنفيذ خلال 10 أيام، مشيراً إلى أن هذه المنطقة لا تشمل مدينة ماريوبول الواقعة جنوب مقاطعة دونيتسك، وأكد أن «كل وحدة عسكرية (هناك) ستبقى في مكانها، وسيتم سحب المدفعية الثقيلة فقط ومنظومات الراجمات، التي سيتم إعادتها فوراً في حال تصعيد الأزمة».

وكان الرئيس الأوكراني أنه لن يتم سحب العسكريين من مدينة ماريوبول، بل على العكس، سيتم تعزيز حماية المدينة.

وكانت أنباء قد وردت الأسبوع الماضي أنه يتم سحب العسكريين الأوكرانيين من مواقعهم في منطقة شيروكينو قرب ماريوبول، بينما نفت أركان

## مقتل امرأتين بسبب قصف القوات الأوكرانية لمدينة غورلوكا

## جرح مراقب لـ«الأمن والتعاون» في جنوب شرقي أوكرانيا

لقي مدنيان من سكان مدينة غورلوكا شرق أوكرانيا مصرعهما بسبب قصف عنيف من قبل قوات كييف ليلة أمس، حيث قال مكتب المعلومات والتحليل التابع لإدارة المدينة إن القصف أودى بحياة امرأتين إحداهما من مواليد عام 1941 والثانية عام 1928.

في غضون ذلك، أعلن المتحدث الرسمي باسم إدارة الرئيس الأوكراني لشؤون العملية الخاصة جنوب شرقي البلاد أندريه ليسبيكو أن العسكريين الأوكرانيين سيهاشرون سحب الأسلحة التي تحوي عياراً أقل من 100 ملم في إطار إقامة منطقة منزوعة السلاح بعد توقيع قوات الدفاع الشعبي على الاتفاق المزمع.

وقال ليسبيكو في مؤتمر صحافي: «سنسعى بحزم لكي يتم التوقيع على اتفاق بشأن إقامة منطقة منزوعة السلاح، وسنصرّ على ذلك، فهذا أهم شرط لتوفير الأمن للمواطنين وسيتمل ماريوبول، وفور تنفيذ سنباشر سحب أسلحتنا التي تحوي أقل من 100 ملم وقد سحبنا عياراً أكثر من 100 ملم وهي موجودة في مواقع احتياطية، وإذا دعت الضرورة فسنستخدمها».

وأكد المتحدث في الوقت نفسه أن كييف تنتظر توقيع الاتفاق على إقامة منطقة منزوعة السلاح مايعني سحب الأسلحة الثقيلة إلى مسافة 15 كلم، ويجب أن يكون السحب متبادلاً.

وكان الرئيس الأوكراني بيتر بوروشينكو قد هدد الاثنين أن القوات الأوكرانية ستعيد الأسلحة التي سحبت من دونباس إلى مواقعها السابقة في حال تصعيد الأزمة.

إلى ذلك، أفادت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بأن مراقباً لها جرح أثناء أدائه مهمة متابعة الوضع الأمني في بلدة شيروكينو في منطقة دونباس

## تركيا تستثمر في الإرهاب ...

## ■ جمال العلق

تقول الرواية التركية إن العملية الانتحارية في مدينة سروج التركية نفذها شاب تركي في العشرين من العمر، وأنه ينتمي لتنظيم داعش، وعلى رغم أن هذه العملية استهدفت تجمعا لليسار الكردي ولم تستهدف العاصمة التركية ولا مواطنين أتراك إلا أن حكومة أوغلو أعلنت على الفور أنها ستقوم بمحاكمة أي كان يفكر بالمساس بأمن تركيا وأراضيها.

وتدعي الحكومة التركية أنها اتخذت قرارها في محاربة الإرهاب وتنظيم داعش، بعد تلك العملية التي استهدفت متطوعين أكراداً كانوا مجتمعين في حديقة المركز الثقافي للمدينة للذهاب إلى مدينة عين العرب كوباني للمساهمة في إعادة الإعمار. وبالنظر إلى خلفية الضحايا المستهدفين نجد أنهم من اتحاد الشباب الديمقراطي أي أنهم مواطنون أكراد وليسوا أتراك، والواضح أن اختيار هذا الهدف لم يأت عن عيب بل بتسنيق مع المنفذ إذا كان بالفعل يتبع لتنظيم داعش كما ادعت تركيا، فمن ستحارب الحكومة التركية بالفعل ومن تستهدف من رد فعلها المبالغ فيه بحسب تاريخ السنوات الخمس الماضية؟

إذا كانت تركيا بالفعل صادقة في ما تدعيه حول محاربة داعش فيمكن أن تتخذ قرارها بوقف مرور أو شراء النفط الذي يقوم بسرقة داعش من سورية والعراق. كما يمكنها وقف تدفق المقاتلين عبر أراضيها ومنع وصولهم إلى سورية، ولو أن تركيا صادقة في ما تدعيه فيمكن أن تمنع عبور السلاح الذي تستخدمه المنظمات الإرهابية في محاربة الشعب السوري. قد يقول قائل وهل الأمر بهذه البساطة؟

نعم، إنه كذلك، لكي تحارب الإرهاب يجب أن تجفف منابعه وينابع الإرهاب اليوم بالنسبة إلى سورية والعراق هو الجار التركي الذي يقدم كل إمكانياته لخدمته وبأشكال مختلفة. وتجاهل الحكومة التركية للأصوات في الداخل التي لطالما نبهت أردوغان من خطورة سياسته القائمة على محاربة دول الجوار عبر دعم الإرهاب وتنظيم داعش الذي ليس له اتصال مجد خارج حدود سورية والعراق إلا تركيا، ولولا الدعم اللوجستي لهذا التنظيم وخصوصاً في شمال سورية وشرقها لما استطاع الاستمرار لهذه المدة.

ولكن هذه العملية الإرهابية استثمارتها الحكومة التركية لتنفيذ ما أعلنته مراراً وتكراراً بضرورة إيجاد مناطق آمنة في سورية، وإيجاد منطقة حظر جوي يوجد فيها ما أطلق عليه خطأ اسم المعارضة السورية المعتدلة وهو اسم ابتدعه الإدارة الأميركية لتبرير تسليح الجماعات الإرهابية لضمان استمرار الحرب على سورية. ولا تختلف تركيا عن أميركا في هذا الأمر، فقد ثبت بالدليل القاطع أن أميركا التي أنشأت حلفاً لمحاربة داعش، ولكنها ما زالت تمّ هذا التنظيم بالسلاح والمال عبر وكلاء لها في المنطقة يدعمون الفكر الإرهابي ويمدونه بالمال.

اليوم ومن خلال المعطيات على الأرض نجد أن تركيا تقصف مواقع حزب العمال الكردستاني بحجة محاربة داعش، كما أنها تسعى للتدخل البري في سورية عكس ما يصرح به داد أوغلو، وذلك بحجة عدم المعارضة السورية في محاربة داعش. ويعلم الجميع أن هذا الاستعراض الرخيص ليس له هدف إلا محاربة سورية والجيش السوري فخلال السنوات الماضية وعلى رغم الدمار الكبير في سورية، إلا أن الأهداف الحقيقية لهذه الحرب لم تستطع الفصائل المسلحة والدعم من العرب والغرب وغير تركيا والأردن تحقيقها على الأرض، إلا إذا اعتبرنا تهجير الناس وتدمير المدن هو إنجاز بحسب لها. وعلى الصعيد الداخلي التركي نرى أن أردوغان يرغب في سحب البساط من تحت قدمي التمثيل الكردي في البرلمان، حيث سيكون هذا الاختبار الحقيقي له، إذا ما رفض تدخل التركي خارج الحدود التركية، وهذا شأن تركي داخلي وليس بالجديد على الفكر العثماني الذي لا يقبل بالأخر كما حدث منذ مئة عام عندما قررت تركيا إبادة الأرمن.

ولكي تكشف النوايا التركية الحقيقية نبحت في تصريحات ما يسمى ائتلاف الدوحة المعارض والمقيم في فنادق تركية وعلى نفقة قطر والسعودية. وكما يقول المثل: «لتعرف أسرارهم أسأل صغارهم»، والصغار هنا ما يسمى ائتلاف الدوحة الذي أصدر بياناً بعنوان: «العمليات التركية تأتي في سياق دعم الشعب السوري ومطالبه المحقة»، ويكفي عنوان هذا البيان ليعلم الناس ما هي حقيقة التدخل التركي وكيف تستثمر تركيا الجماعات الإرهابية.

تركيا لا تخفي نواياها الحقيقية وما أقدمت عليه منذ بداية الحرب على سورية وتصريحات أردوغان العثمانية وتشده تجاه دمشق يثبت مدى رغبته في إعادة ما يقال عنه المجد العثماني. أما على صعيد بيانات ما يسمى المعارضة السورية التركية حتى على حساب وطنه، وكل هذه التفتيدات الأمنية والسياسية في المنطقة هي نتيجة لتوقيع اتفاق إيران والخمسة زائداً واحداً. ونتيجة لتحرير القلمون والحسكة والزبداني وتجميد جبهات أخرى كما يحدث في الجنوب السوري حيث تبتح دول العدوان على سورية عن التوصلات على الأرض قبل الدخول في أي حوار سياسي في موسكو أو جنيف، كما أن حلف الحرب على سورية يكشف يوماً بعد يوم أن ما أرادته من العدوان على سورية لم يحقق شيئاً، وأن الجماعات الإرهابية التي صنعها هذا الحلف وما زال يمولها هي جماعات لم تغير شيئاً على الأرض. وإمكان أن تتحول هذه الجماعات إلى خطر على دول الجوار السوري هو أمر أصبح مسألة وقت لا أكثر ولا أقل. وأن ترد هذه الجماعات الإرهابية على صانعيها ومموليها لن يكون بالأمر البعيد وخصوصاً أن مشغل هذه الجماعات لا يقيم وزناً لدول المنطقة حتى وإن كانت تمول وتساهل مرور هذه الجماعات.

## وكالة الأمن القومي توقف جمع بيانات الأميركيين وتواصل التنصت

أعلنت وكالة الأمن القومي الأميركية أنها توقفت في 29 تشرين الثاني جمع بيانات الاتصالات الهاتفية، مشيرة إلى أنها ستحتفظ بالبيانات الموجودة حتى انتهاء الدعاوى المتعلقة بها.

وقال مكتب مدير الأمن القومي في بيان أمس إنه ستتلف البيانات «باسرع ما يمكن» وفق قانون «يو إس إيه فريدم أكت» الذي صوت عليه الكونغرس بداية حزيران.

إلا أنه أشار إلى أن الوكالة ستحتفظ بالبيانات «حتى يتم حل الدعاوى المدنية المتعلقة بالبرنامج أو إلى أن تعفي المحاكم المعنية وكالة الأمن القومي من هذه المهمة».

ويصن القانون الجديد على منع وكالة الأمن القومي الأميركية من جمع وتخزين بيانات الاتصالات الهاتفية وأي أرقام هاتف وتواريخ الاتصالات وأوقاتها بين ملايين الأميركيين غير المرتبطين بالإرهاب، غير أنه لا يمنعها من التنصت على مضمون الاتصالات أو تسجيلها.

كما يعطي القانون شركات الاتصالات حق تخزين البيانات بحيث لا تستطيع السلطات الوصول إليها إلا بمذكرة تفقيش صادرة عن محكمة سرية لمكافحة الإرهاب، تحدد فيها شخصاً أو مجموعة أشخاص يشتبه بارتباطهم بالإرهاب، وهو ما سيُفقد إلى حد ما مضمون القانون كونه لا يوضع الجبهة التي ستنتج لها هذه «المحكمة السرية» ولا الأساس الذي يستند إليه في إصدار مذكرات التفقيش.

وكان إدوارد سنودن المؤلف السابق مع وكالة الأمن القومي سرب آلاف الوثائق التي تكشف قيام الوكالة بجمع بيانات الاتصالات على نطاق واسع ما أثار استنكاراً كبيراً داخل الولايات المتحدة وخارجها.